



شاركت في لقاءات المعارضة السورية، مع المبعوثين الدوليين الثلاثة الذين كُلّفوا تباعاً من مجلس الأمن بالملف السوري. كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي والمبعوث الحالي ستيفان دي ميستورا. كوفي عنان كان أكثرهم جدية وجرأة ومسؤولية. فالرجل هو الذي وضع خطة النقاط الست الشهيرة، التي عُرفت بخطة عنان، وأصبحت لاحقاً أساساً لبيان «جنيف 1» 2012. لكنه أدرك بحدسه الدبلوماسي المخضرم، وبفعل اطلاعه على خفايا الآليات المتحكمة بمجلس الأمن، أن المعادلة التي كُلّف بها مستعصية على أي حل، فاستقال بعد مرور نحو ثلاثة أشهر على تسلمه مهامه.

أما الأخضر الإبراهيمي فأرهق نفسه باجتماعات مطولة، ورحلات مكوكية كثيرة، واستمع كثيراً، لكنه أدرك، بعد نحو سنتين من تسلمه المهمة، أن من المستحيل تغيير الموقف الروسي باتجاه الحياد على الأقل، فاستقال بعد انتهاء الجولة الثانية من «جنيف 2» الكرنفالي، في شباط (فبراير) 2014.

أما دي ميستورا، فيبدو أن اعتداته بنفسه المبني على خبرته الدبلوماسية الطويلة، وتعامله مع العديد من الملفات المعقدة، يمنعه من الاقتداء بجرأة عنان وحكمته، وهو لم يصل حتى الآن إلى قناعة الإبراهيمي باستحالة الوصول إلى حل مقبول، طالما أن العوامل السلبية ذاتها ما زالت تحكم بالموقفين الروسي والأميركي.

لقد بدأ دي ميستورا، كما هو معلوم، مهمته بفكرة وقف القتال وتجميد الوضع في حلب. ولتسويق تلك الفكرة، أعطى بعض الإشارات الإيجابية للنظام، متجاوزاً حدود الصالحيات الممنوحة له، ومنها أن الأسد جزء من الحل، ما أفقده ثقة المعارضة، وخاصة الميدانية منها. فسعى جاهداً إلى كسب ود الأخيرة عبر محاولة إقناعها بأن الفكرة لصالحها، وذلك منعاً لسقوط حلب بيد النظام، الأمر الذي لم يحدث، ولا نعتقد أنه سيحدث.

وبعدما قطع دي ميستورا الأمل بمشروع حلب، أجرى مشاورات ماراثونية مع حشد من الشخصيات السورية على اعتبار أنها تمثل المعارضة، وهي في قسم كبير منها لا تمثل سوى نفسها، ولا يدفعها في جهودها هاجس كيفية إيجاد حلّ لمحنة الشعب السوري، بقدر البحث عن موقع ما في وضع لم تتحدد ملامحه بعد. كما أن قسمًا كبيراً من شاورهم كانوا وما زالوا على علاقة وثيقة بالنظام.

وجاءت مذكرة المبعوث الدولي بخصوص الآلية التنفيذية لبيان جنيف التي قدمها إلى مجلس الأمن، لتحصل على موافقة مبدئية عامة غير ملزمة عبر بيان رئاسي، وهو عادة مخرج لتجاوز الخلافات بين أعضائه الدائمين من دون إلغائها، أو الحدّ

من فاعليتها. والقراءة الأولية للمذكورة تبيّن أنها لا ترتكز على النقطة المحورية الخلافية التي يتمفصل حولها بيان «جنيف 1»، وهي المتعلقة بكيفية تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وصلاحياتها، وموقع الأسد من أية عملية سياسية انتقالية مقبلة.

فمنذ البداية، كان التباين كبيراً بين تفسيرين: الأول روسي، لا يلغى صراحة دور الأسد، والثاني خاص بمجموعة أصدقاء الشعب السوري، تم تأكيده في اجتماع لندن في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 2013 للدول الأساسية في تلك المجموعة، وفحواه أن بشار لن يكون جزءاً من العملية.

لكن يبدو أن مشروع دي ميستورا يقوم على أساس تجاوز النقطة الخلافية تلك، عبر إرجائها، وإغراق مختلف الأطراف بتفاصيل كثيرة ستأخذ وقتاً وجهداً، وتكون وسيلة للتسويف، وربما للإلغاء النهائي لفكرة هيئة الحكم الانتقالي بكامل الصالحيات التنفيذية.

تتحدث المذكورة عن مهام «شرفية بروتوكولية» غير مسؤولة وغير مفهومة، لن تتمتع بها هيئة الحكم الانتقالي. وهذا معناه أن المهام اقتطعت لإعطاء دور ما للأسد ومجموعته المسئولة عن قتل السوريين وتدمير سوريا، وأن هذا الأخير سيظل فاعلاً مؤثراً، يمارس دوره التخريبي من موقع رسمي، وليس في الظل كما فعل ويفعل علي عبدالله صالح في اليمن.

ومن بين النقاشات الداخلية الكثيرة التي تعاني منها المذكورة، أنها تتحدث عن صالحيات كاملة تمتلكها هيئة الحكم الانتقالي في جميع الشؤون العسكرية والأمنية، لكنها تتحدث من جهة أخرى عن إشراف لـ«هيئة المعنية على المجلس العسكري المشترك الذي يفترض أن يضم ممثلي جميع البنى العسكرية المحلية القائمة، التي ستجتمع لمحاربة الإرهاب»، الأمر الذي يعيدهنا إلى الإصرار الروسي في «جنيف 2» على استبدال مصطلح الإرهاب بمصطلح العنف الذي جاء في بيان «جنيف 1». فال الأولوية التي تتحمّلها مذكورة دي ميستورا هي مسألة محاربة الإرهاب الذي كان أصلاً نتيجة إرهاب النظام، بل وبفعل جهود النظام التي استهدفت وضع الجيش الحر والفصائل الأخرى المعارضة التي تقاتل ضده بين فكّي الكمامشة: هو من ناحية والإرهاب الداعشي في صورة أساسية من ناحية أخرى.

ولتجاوز عقدة البحث في كيفية تشكيل هيئة الحكم الانتقالي التي يعلم دي ميستورا أنها خارج المتفق عليه، يقترح جملة ورش عمل تضمّ، وفق تصوّره، ممثلي عن النظام والمعارضة، من الانقلاب والتجمعات الأخرى التي حاولت كلّ من موسكو والقاهرة تشكيلها وتسويقها، إلى جانب ممثلي عن منظمات المجتمع المدني، يختارهم المبعوث الدولي، بناء على معايير نجهلها. وقد أثبتت التجارب في بلدان أخرى أن خيارات كهذه لا تكون عادة سلمية، لانتفاء سلامية مبادئ الانطلاق.

الوضع في سوريا لن يعالج بمبادرات ترقيعية، يعرف أصحابها قبل غيرهم استحالة تطبيقها واقعاً على الأرض. المشكلة بترت نتيجة انسداد الأفاق أمام النظام القائم، ولن تحلّ عبر تقاسم السلطة بين المعارضة والنظام، وإهمال البواعث التي أدت إلى انطلاقة الثورة السورية قبل نحو خمسة أعوام.

محنتنا، التي لخصتها صورة الطفل آلان كردي، ستستمر في التفاعل والتصاعد، والتأثير إقليمياً ودولياً، ما لم يتحرك المجتمع الدولي الفاعل، وأميركا تحديداً، لاتخاذ قرار واضح صريح جريء ينص على ضرورة ترحيل بشار ونظامه، وقطع الطريق على التدخل الإيرلندي في شؤون بلدنا وشؤون المنطقة، هذا التدخل الذي حول المنطقة إلى جهنم طائفية بغيض، سيلتهم الأخضر واليابس إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه راهناً.

فالتحرّك الأميركي مطلوب أكثر من أي وقت مضى، ومن دونه ستستمر الأزمة، وسيستمر القتل والدمار والتشرد والغرق،

وسيصبح كل حديث عن القيم الإنسانية والحضارية والتعاطف الإنساني الوجданى مع ضحايا بشار وحلفائه، مجرد تعمية استهلاكية.

[الحياة اللندنية](#)

المصادر: